عبء ضريبي هائل ودعم غير مستدام يهددان مستقبل مصر

هل الحكومة تدعم المواطن، أم المواطن هو من ينفق على الحكومة؟!

إعداد/ روان صبح

أمين سر وحدة السياسات المالية بحزب العدل

3يونيو 2024

عبء ضريبي هائل ودعم غير مستدام يهددان مستقبل مصر

هل الحكومة تدعم المواطن، أم المواطن هو من ينفق على الحكومة!

إعداد/ روان صبح
أمين سر وحدة السياسات المالية بحزب العدل

تسير الحكومة مسارا متخبطا في سياساتها المالية والاقتصادية، ربما لا يبشر بتائج إيجابية على حياة المصريين، ويتسبب ذلك التخبط في فقدان الثقة بين الشعب وبينها يوما بعد يوم، مما جعل المستقبل قاتما في أعين الكثيرين.

لذا نحاول في تقريرنا هذا الإجابة على سؤال هام .. هل تدعم الحكومة المواطن المصري، أم أن المواطن هو من ينفق على الحكومة؟!

تكشف أرقام الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ومؤشرات العام المالي الجاري وموازنة العام المالي المقبل، عن اتجاهات خطيرة تُهدد استقرار الاقتصاد المصري ومستقبل الأجيال القادمة.

بلغ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة العام المقبل ٦٣٥,٩ مليار جنيه، مقابل ٥٣٢,٨ مليار جنيه متوقع بنهاية العام المالي الجاري.

وشهد الدعم الحكومي قفزة بنسبة ٥٠,٩% ليصل إلى ٢٧٩,٥ مليار جنيه بنهاية الحساب الختامي لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٨٢,٨ مليار جنيه في ٢٠٢١-٢٠٢٢.

من أكثر البنود المدعمة، دعم السلع التموينية بنسبة ٢٥,٨% ليصل إلى ١٢١,٨ مليار جنيه مقارنة ب ٩٦,٨ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وبلغ دعم السلع التموينية نحو ١٣٤ مليار جنيه في موازنة العام المقبل.

شهد دعم المواد البترولية زيادة بنسبة ١١٠% ليبلغ ١٢٥,٦ مليار جنيه بنهاية الحساب الختامي لعام٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقابل ٥٩,٨ مليار جنيه.

وبلغ دعم المواد البترولية حوالي ١٥٤,٥ مليار جنيه في موازنة العام المقبل.

كما بلغ إجمالي المزايا الاجتماعية ١٦٤,٨ مليار جنيه في الحساب الختامي لعام٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقابل ١٥٠,٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢١-٢٠٢٢.

في المقابل، سجلت الضرائب نموًا هائلاً بنسبة ٧١% خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل إلى ١,٣ تريليون جنيه في ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وبلغ إجمالي الضرائب بالموازنة العامة للعام المقبل ٢ تريليون جنيه مقابل ١,٦ تريليون جنيه متوقع العام الحالي.

تمثل الضرائب العامة منها ٦٦٠,٩ مليار جنيه، أي ما يعادل ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٢,٣% من إجمالي الإيرادات و ٢١,٥% من إجمالي الموازنة.

من المتوقع أن تصل الضرائب العامة إلى ٨٢٨ مليار جنيه في ٢٠٢٣-٢٠٢٤ و ١,١ تريليون جنيه في ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وتنقسم الضرائب العامة التي يدفعها المواطن لعدد من البنود وهم:

ضريبة الدخل الطبيعي للأشخاص التي بلغت ١٨٩,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقابل ٢٢٩,٦ مليار جنيه متوقع في الحساب الختامي لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، و ٢٩٤,٧ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وبلغت ضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية ٣٢٢,٢ مليار جنيه في الحساب الختامي لسنة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٨٣ مليار جنيه متوقع في نهاية العام الجاري، و٤٨١,٣ مليار جنيه في شروع موازنة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وبلغت ضريبة رؤوس الأموال المنقولة ٢,٢ مليار جنيه في الحساب الختامي٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقابل ١١ مليار جنيه متوقع في العام المالي الجاري، و ٧٩,٨ مليار جنيه في مشروع موازنة العام المقبل.

وبلغت ضريبة الدمغة ٣٤,٩ مليار جنيه في الحساب الختامي لسنة ٢٠٢٢-٢٠٢٣مقابل ٣٩,٨ مليار جنيه متوقع في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، و ٥٠,٧ مليار جنيه في مشروع موازنة العام المقبل.

وبلغ باقي الضرائب ١١١,٩ مليار جنيه في الحساب الختامي لسنة ٢٠٢٢-٢٠٢٣مقابل ١٦٤,٤ مليار جنيه متوقع في العام المالي الحالي، و ٢١٣,٢ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

إذا قمنا بطرح حجم الدعم من حصيلة الضرائب، نجد أن المواطن المصري يدفع سنويًا أكثر مما يحصل عليه من دعم من الحكومة.

بعبارة أخرى، فإن المواطن هو من ينفق على الحكومة، وليس العكس.

نود أن نذكر أن الارتفاع الحاد في الضرائب يُعيق النمو الاقتصادي، ويُثني الاستثمار، ويُؤدي إلى تفاقم مشكلتي البطالة والفقر.

تُثقل هذه السياسات كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكلٍ خاص، حيث تُقلل من قدرتهم الشرائية وتُزيد من معاناتهم.

تفتقر هذه السياسات إلى الرؤية الواضحة والعدالة الاجتماعية، حيث تُركز على زيادة الإيرادات دون مراعاة لآثارها السلبية على مختلف قطاعات المجتمع.

نطالب بإعادة النظر في سياساتها المالية، وتخفيف العبء الضريبي، وإيجاد حلول بديلة لتمويل الدعم بشكلٍ مُستدام.

ونُطالب بعقد حوار وطني شامل لمناقشة السياسات المالية والاقتصادية، وإيجاد حلول مُستدامة تُساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ونوصي بترشيد الدعم، حيث يجب إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي، وترشيده بشكلٍ تدريجي مع استهداف الفئات الأكثر احتياجًا.

وإعادة توزيع العبء الضريبي، حيث يجب إعادة توزيع العبء الضريبي بشكلٍ عادل، مع تخفيف الضرائب على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وزيادة الضرائب على أصحاب الثروات الكبيرة والشركات المُحققة لأرباحٍ هائلة.

وتنويع مصادر الدخل، حيث يجب العمل على تنويع مصادر الدخل الحكومي، وتقليل الاعتماد على الضرائب والرسوم، وتعزيز الاستثمار في قطاعات مُدرة للدخل.

وعمل إصلاحات هيكلية، فيجب إجراء إصلاحات هيكلية شاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، لزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الإنفاق.

وتعزيز الشفافية والحوكمة، حيث يجب تعزيز الشفافية والحوكمة الجيدة في إدارة المال العام، ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الاقتصادية.

وختاما

نُؤكد على ضرورة تغيير مسار السياسات المالية والاقتصادية الحالية، واعتماد نهجٍ مُستدام وعادل يُساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

حزب العدل